

## بيان ممثل بوركيننا فاسو

إنه لمن دواعي سروري أن أتحدث إليكم اليوم نيابة عن فخامة الرئيس Roch Marc Christian Kabore، رئيس بوركيننا فاسو، ورئيس مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل، للتعبير عن تهانينا الحارة لرئيس الصندوق السيد جيلبير أنغبو لالتزامه وجهوده التي لا تعرف الملل لمساعدة مؤسستنا على أن تغدو أكثر قدرة من أي وقت مضى على الإيفاء باحتياجات الدول الأعضاء، وأكثر المجموعات السكانية ضعفاً ضمنها، وبخاصة الأسر الفقيرة والنساء والشباب في المناطق الريفية.

بالنيابة عن حكومة وشعب بوركيننا فاسو، أود أيضاً أن أعبر لكم عن امتناننا للصندوق لدعمه الصامد لبرامجنا الرامية إلى الحد من الفقر.

إن انتشار الفقر المدقع، وتفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بسبب القضايا الأمنية والكوارث الطبيعية التي يتسبب بها تغير المناخ، والضغطات الهائلة التي نمارسها نحن البشر على رأسمانا الطبيعي سوف تؤكد على أهمية موضوع هذه الدورة الحالية وهو "الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030". الذي يأتي مع عملية الإعداد لمؤتمر قمة النظم الغذائية العالمية الذي ستعقده الأمم المتحدة عام 2021.

وبالتالي، فإن الوقت قد حان لنا لا لنؤكد مجدداً على التزامنا بالقضاء على الفقر بحلول عام 2030، ولكن أيضاً والأهم من ذلك، على تشاطر استراتيجياتنا الأكثر فعالية في بلوغ نتائج ملموسة، والتفكير بكيفية يمكن للصندوق أن يلعب دوراً أكثر أهمية وكفاءة وفعالية بهذا الصدد.

نود أن ننتهز هذه الفرصة لنثني على الإطلاق المشترك للصندوق، ومنظمة الأغذية والزراعة في أبريل/نيسان 2019، لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، وخطته العالمية للعمل، والتي تستند إلى مبادئ توجيهية طوعية تشغيلية دقيقة للغاية، تبنتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في أكتوبر/تشرين الأول 2019.

ونود أن نعترف بأن إطلاق الصندوق عام 2019، ومع جملة من شركائه، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ولوكسمبورغ وتحالف الثورة الخضراء في أفريقيا، على سبيل المثال لا الحصر، الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية لدعم المشروعات الهيكلية.

وتتطوي مواجهة التحدي لإنهاء الفقر بحلول عام 2030، على تنفيذ أعمال مستهدفة في المناطق الريفية بغية دعم نشوء اقتصادات ريفية ديناميكية وصامدة.

وبالنسبة للبلدان التي تعاني من أوضاع هشة كبوركيننا فاسو، ينبغي أن يكون التركيز من بين جملة أمور أخرى على ما يلي: (1) استعادة الإمكانات الإنتاجية للأراضي المتدهورة، (2) إعداد ممارسات زراعية إيكولوجية وجيدة، (3) الترويج للزراعة الذكية مناخياً، (4) إعداد أشغال ري على نطاق صغير استناداً إلى نماذج زراعية عالية الأداء ابتكارية، وتتسم بالصمود لإدارة وحماية موارد المياه الجوفية في المناطق المعرضة للمخاطر.

وكأساس لمساهماتها في الجهود الرامية إلى تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني والقضاء على الجوع، فقد أطّرت حكومة بوركيننا فاسو سياستها الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي حول رؤيتها لضمان أن يتمتع السكان بأكملهم بوصول عادل، وفي جميع الأوقات لحميات غذائية صحية كافية ومتوازنة بغية المساعدة على الحد من الفقر، وتعزيز الأمن الاجتماعي والإبقاء على التنمية المستدامة.

وتتأصل هذه الرؤية في خطتنا الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016-2020، والتي تضع المكاسب الإنتاجية، وزيادة الناتج الزراعي، والترويج لريادة الأعمال الزراعية من جهة الشباب، وتمكين المرأة في قلب استراتيجيتنا للتنمية سلاسل القيم الزراعية كوسيلة لضمان توفر إمدادات الأغذية المغذية المستدامة، وإمكانية الوصول إليها على المدى الطويل.

وقد أدت الإرادة السياسية لحكومتنا لتحقيق هذه الرؤية أيضاً إلى إدماج الحق في الغذاء في دستورنا الجديد، والذي هو الآن قيد الاعتماد. لقد شهدت بوركيننا فاسو سنوات عديدة من السلام والاستقرار، إلا أنه ومنذ عام 2015 بدأت الهجمات المسلحة

تهدد أمن الأمة، وقوّضت جهود الحكومة وشركائها، وبخاصة في الأقاليم التي تضررت بشدة بالصراعات المميّنة، والعنف غير المسبوق.

وبتاريخ يناير/كانون الثاني 2020، كان هنالك ما مجموعه 613 792 مشردا معظمهم من النساء والأطفال، وتم تعزيز آلياتنا الوطنية لضمان الأمن الغذائي والتغذوي، ودعمها من قبل شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف الرئيسيين، من خلال تعبئة أكثر من 81 000 طن من المعونة الغذائية، التي مع ذلك مازالت أقل من احتياجاتنا.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن السلطات في بوركينا فاسو، وشعب بوركينا فاسو مصممون أكثر من أي وقت مضى على كسب المعركة الرامية إلى الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية وبتنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية شهدت بلادنا معدل نمو اقتصادي وسطي يتراوح بحدود 6.25%.

إن جهودنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية جهود راسخة من جهة، ومتأصلة ببرنامج استثمارات في البنى الأساسية المطلوبة للتصنيع، ومن جهة أخرى بصمود سكاننا الريفيين في وجه تحديات الأمن الغذائي والتغذوي والإنساني ذات الصلة بتغير المناخ.

وقد دفعت شواغل الأمن المتواصلة في منطقة الساحل بفخامة الرئيس Roch March Christian Kabore، رئيس بوركينا فاسو، ورئيس مجموعة الخمسة لمنطقة الساحل إلى طلب مساعدة هذه المجموعة من الصندوق.

ويتوجب أن تمكن الموارد المعبأة ضمن هذه الإطار من الدعم المنتظر، اتخاذ مبادرة اقليمية لتعزيز صمود قاطني المناطق الحدودية، ومساعدة السكان المهجرين.

وفي الختام، أود أن أعبر عن امتنان شعب بوركينا فاسو لأصدقائنا وشركائنا المتعددين الذين أولونا ثقتهم على الرغم من الوضع الأمني، والذين يعملون جنبا إلى جنب معنا للنهوض بتنمية أمتنا.

ولدينا كل الثقة بإدارة الصندوق وبرؤيته، وهي رؤية ستساعد بلا شك على إدخال تغييرات على نظم الأغذية الحالية، مما هو ضروري بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الجوع بحلول عام 2030.

وشكرا لكم.